

الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر

د. قنوز حياة
جامعة الجيلالي اليابس
سيدي بلعباس

يعتبر موضوع الاستيطان الفرنسي من المواضيع الحامة في تاريخ الحركة الاستعمارية وتتجسد تلك الأهمية في النقاط التالية:

- ❖ عملت الإدارة الاستعمارية على تحسيد وتكريس الاستيطان بالقوة والعنف وحتى بالقانون.
- ❖ كانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها وهدّدها الاستعمار الاستيطاني لذلك كان الحصول على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء، فكانت وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف، الإكراه، الإغراء، الشراء، الطرد، وحتى المراسيم والقوانين.
- ❖ قام الاستيطان الفرنسي على المиграة الأوروبية التي عرفت أنواعاً ومتارب متعددة، وكانت دائمة ومؤقتة، فردية وجماعية، قانونية وغير قانونية، ظهر المستوطنون (colon) إلى جانب الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين. ومن تم صارت العلاقة بين الاستعمار والسكان المحليين علاقة إبادة ونفي وكفاح.
- ❖ قامت السياسة الاستيطانية على أساس إحلال المستوطنين محل الجزائريين، فتحول كثير منهم إلى عمال خماسين أو عمال في مصانع المستوطنين يعملون على تنمية ثروات المعمرين.
- ❖ لم يرتبط نجاح المشروع الاستيطاني بالاعتماد فقط على العامل الديمغرافي بتشجيع المиграة الأوروبية إلى الجزائر لأن بدون احتياطات عقارية لن يجدي نفعاً، وبالتالي فإن الأرض هي جوهر المسألة الاستيطانية، إذن فكيف يكون الحصول عليها وكيف انعكس ذلك على الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين، وقد كان التركيز الفرنسي يتجه نحو تحويل الجزائري إلى مستعمرة استيطانية؟

عملت الإدارة الاستعمارية من أجل إنجاح سياستها الاستيطانية على تقييّد الوضع الذي ستم فيه عملية التوطين، فكانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها وهدّدها الاستيطان الفرنسي. والأرض قضية كل فرد وجماعة وأمة، فهي مسألة حياة أو موت،

لأنّها مصدر العيش والبقاء، ولطالما حافظ الشعب الجزائري على أرضه ورد الخطر عنها من كل عدو محتل أراد أن يغتصبها منه على مدى التاريخ وأثبتت حبه وتمسّكه بها، فأقهر المستعمر بأعظم ثورة سجلت في تاريخ الجزائر ثورة نوفمبر 1954 التي توجت بالنصر والاستقلال.

قامت الإدارة الفرنسية من أجل دعم حركة الاستيطان على إخضاع السكان الأصليين التائرين والاستيلاء على أراضيهم بالقوة، كما أنشأت سلسلة من القوانين والمراسيم لنفس الغرض، والتصرف بما طبقاً لعملية التوطين وإيجاد نظام للبيع بأشكال مختلفة: البيع بسعر محدد والمزاد والبيع بالتراسي.

ومن بين التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على الأرضي قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك⁽¹⁾ وتحويلها إلى أرض للمعمرين الأوائل، وقد سعى قادة الجيش كالجنرال كلوزيل Clauzel إلى الحصول على الأرضي من أجل تكثيف عملية الاستيطان، حيث كان يشجع على إنشاء المزارع والاستيلاء على الأرضي التي خضعت للاحتلال مع توفير الحماية لهؤلاء المعمرين⁽²⁾.

إن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال سنة 1832 باءت بالفشل، نظراً لنقص الإمكانيات المادية لهؤلاء الوافدين، مما أدى إلى تشجيع أصحاب الإمكانيات المادية للهجرة، وبيعهم أراضي الدومين (الدولة) بسعر وسطي قدره 48 فرنكاً للهكتار في ثماني مناقصات سنة 1837، كما سمح بالبيع الناشئ عن التراضي، وبهذه الطريقة أدى إحساء في أواخر هذه السنة إلى بيع 4.583 هكتاراً بسعر 1.50 فرنكاً⁽³⁾. لكن هذا لم يؤد إلى نجاح الاستيطان الريفي بفعل امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهل متيبة سنة 1839، وكذلك عرفت الفترة من 1830-1840 سلسلة من الأمراض كالحمى والطاعون التي هلكت البلاد وتلاحتقت مواسم الكساد.

ومع بجيء بوجو Bugeaud الذي أصبح حاكماً عاماً للجزائر سنة 1840، اتبع سياسة الاحتلال الكلّي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها فرنسا حتى سنة 1838، كانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر وتوسيع دائرة الاستيطان. ففي خطابه أمام النواب، في جانفي 1840، أكد بوجو على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها العمرون الفرنسيون. وبنفسه وصوله كحاكم عام للجزائر، أكد بوجو في 22 فبراير 1841 على أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيماً⁽⁴⁾، وعليه أصدر في 12 أفريل 1841 قراراً ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 12 هكتاراً⁽⁵⁾،

ومسكننا. واشتتدت في هذه الفترة المиграة الأوروبية واحتلت معها عملية بناء المراكز الاستيطانية، حيث وصل عددها سنة 1844، 28 مركزاً استيطانياً في المتيبة والساحل⁽⁶⁾. مع نشاط حركة المиграة وتوسيع الحركة الاستيطانية سارعت الإدارة الفرنسية إلى 1846 المساس بأراضي القبائل وانتزاعها بطرق ملتوية، فأصدرت خلال سنة 1844 و1846 لائحتين الغاية منها القضاء على المضاربات وتوسيع مساحات الأراضي المسلمة إلى المعمرين⁽⁷⁾. وبفعل هذين الإجراءين سترعرج الجزائر حركة متزايدة من المهاجرين، وهم من كبار المالك الرأسماليين، وكذلك صغار المعمرين والذين سيغول عليهم لإنشاء المراكز الاستيطانية كمخبط لامورسيه Lamoricière بوهران، وبودو Budeaux بقسنطينة.

وقد جاء في قانون 19 سبتمبر 1848 تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية منها 12 مركزاً بالجزائر، 21 في وهران، 9 مراكز بقسنطينة مع قيام الإدارة بتقليل بعض المساعدات كتوزيع البذور، وآلات الفلاحة وبعض أعمال الري⁽⁸⁾. وخلال سنة 1851 بلغ عدد المراكز الاستيطانية 136 مركزاً، منها 58 في المتيبة والساحل، و30 في مقاطعة قسنطينة، و48 في مقاطعة وهران. لكن هذه المراكز لم تستقبل العدد المتوقع من المعمرين، وهذا ما يفسر من جديد إخفاق الاستيطان الريفي، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر خلال نفس السنة 131.283 معمراً. وقدر عدد المستغلين بالفلاحة بـ 33.000 فقط، كما تحدى الإشارة أنَّ هذه الفترة اتسمت بتفشي أوبئة خطيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1847-1849، وظهور أزمة اقتصادية ما بين 1847-1848 مما أدى إلى تضليل فرص نجاح هذه السياسة⁽⁹⁾.

وفي سنة 1851، أصدرت السلطات الفرنسية قراراً يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، ونصَّ على إمكانية رفع التنازل الجاهي المنوح إلى 50 هكتاراً⁽¹⁰⁾. وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجية المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان، كما صادقت على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا والصادرة من الجزائر إليها من الرسوم الجمركية⁽¹¹⁾ كما أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851 و1852 على التوالي، وذلك تطبيقاً لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان الريفي. ولتوفير الأرضي لهؤلاء الماليين جاء رandon (1795-1871) الحكم العام (1852-1858) إلى تطبيق سياسية التحديد أو الاحتواء⁽¹²⁾ Cantonnement، ويعني حصر القبائل الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأرضي في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستيلاء على ما تبقى من المساحات، ومقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها ويستغلونها. وبفعل هذه الإجراءات تم توزيع الأرضي المسلوبة

على الرأسماليين والشركات⁽¹³⁾ بهدف إنشاء مراكز استيطانية دون التمييز بين المناطق العسكرية والمدنية، حيث أصبح للمعمرين الحق في اقتناص الأراضي من الجزائريين في المناطق العسكرية. وقد بلغ عدد الامتيازات التي منحت من طرف الإدارة في فترة 1850-1860، 81 امتيازاً قدرت مساحتها بأكثر من 50.000 هكتاراً⁽¹⁴⁾.

أمام هذه السياسة التعسفية الاستغلالية فتح المجال للانتفاضة في كل من الأوراس، والحضنة 1860، وامتداد انتفاضة أولاد سيد الشيخ 1864 إلى التل حيث تواجد المعمرين⁽¹⁵⁾.

ورغم ذلك، استمر نظام التنازل المجاني حتى مجيء نابليون الثالث الذي عرف عهده بتوقف حركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي، ولم يكن ذلك لصالح الجزائريين، وإنما لصالح الشركات المالية الكبيرة، وذلك على حساب الاستيطان الصغير⁽¹⁶⁾. فرغم السيناتوس كونسولت (22 أفريل 1863) الذي أصدره نابليون الثالث والمعلن فيه أن القبائل تصبح مالكة للأراضي التي تتبع بها بصفة دائمة وتقلدية، فإن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أُعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نوافته الدوار، وليس القبيلة⁽¹⁷⁾. وهذا هدف خلق الملكيات الفردية والقضاء على وحدة القبيلة والجماعة والتي ستلتقي الضربة القاضية بوجب قانون وارني Warnier سنة 1873.

وخلال عهد الجمهورية الثالثة طُبق من جديد الاستيطان الرسمي، ومنحت التنازلات المجانية، وكانت تسعى أن يكون الاستيطان الريفي فرنسيّاً مادام يستفيد من التنازل المجاني، بشرط الإقامة فيها⁽¹⁸⁾، لا سيما وأن هذه السياسة رافقت هزيمة فرنسا في سيدان، فتم نقل سكان الأوراس واللورين الذين وعدوا بـ 100.000 هكتاراً من الأراضي.

ولقد استخدمت الإدارة الأرضي المصادرية نتيجة ثورة المقراني 1871 لتوسيع مناطق الاستيطان. وقد جاء ذلك في قانون 30 مارس 1871 معيناً تطبيق مرسوم 1845 الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا. كما أجر الجزائريين على دفع حوالي 65 مليون من الفرنكـات الذهبـية⁽¹⁹⁾ كما انتقل إلى أملاك الدومن 446.000 هكتار من الأرضي التي كانت للثائرين، و تعرضت كثير من القبائل للطرد نحو المناطق الجبلية والصحراوية كعقاب لها، وأدى ذلك إلى توسيع حركة الاستيطان بفضل الاستيلاء على الأرضي بصفة مستمرة، كما يوضحه الجدول التالي⁽²⁰⁾.

المجموع	مقاطعة قسنطينة	مقاطعة وهران	مقاطعة الجزائر	السنوات
ـ 82.573	ـ 52.813	ـ 5.221	ـ 23.539	1872
59.976	28.153	10.763	21.060	1873
62.264	39.531	16.695	6.038	1874
50.553	22.655	12.031	15.867	1875
254.366	143.152	44.710	66.504	المجموع

الجدول رقم 01: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان 1875-1872.

لقد توجت تلك المراسيم والقوانين الصادرة التي استهدفت انتزاع الأراضي والاستيلاء عليها وتشريد الفلاحين الجزائريين بقانون 1873 المعروف بقانون وارني⁽²¹⁾ واضح المشروع. وقد فتح القانون المجال للحصول على أراضي العرش، وذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية التي طالما حافظت على تمسكها ووجودها وحقها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة.

إن هدف هذا القانون هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة والمستعدة بصفة جماعية لأي خطر دون تردد، لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وتعطيها قوة الصمود، وإذا تعرضت للتقسيم وإنشاء الملكية الفردية، يعني ذلك تمكين الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوضاع. ومن هذا القانون سلمت الإدراة للمعمرين أكثر من 400.000 هكتاراً خلال الفترة الممتدة ما بين 1871-1880، وتم توسيع 264 مركزاً استيطانياً في ظل الاستيطان الرسمي⁽²²⁾ كما يوضحه الجدول التالي:

حركة تطور الأربعين	المساحة (بالهكتار)	المراكز المنشأة أو الموسعة	السنوات
65.437	115.000	126	1850-1841
103.322	250.000	85	1860-1851
129.898	116.000	21	1870-1861
195.418	401.099	264	1880-1871
267.672	176.000	107	1890-1881
364.257	120.097	103	1900-1891
633.149	200.000	199	1920-1901

الجدول رقم 02: تطور الاستيطان الرسمي.

كان لقانون وارنيي آثار وخيمة على الجزائريين، حيث مكّن المعمرين من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، مما دفع بالجزائريين إلى بيع أراضيهم للمعمرين⁽²³⁾ وبشكل مستمر، وخاصة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر، التي بطبيعتها زراعة تصديرية ارتبطت بالسوق الفرنسي لظروف تاريخية عاشتها الكروم الفرنسية، والتي سمحت بتنميتهما بالجزائر⁽²⁴⁾.

السنوات	مبيعات الجزائريين إلى الأوربيين (بالملكتار)	مبيعات الأوربيين إلى الجزائريين (بالملكتار)	الأرصدة
1877	22194	2520	19674-
1878	11288	2848	8449-
1879	18129	4164	13965-
1880	40143	2917	37226-
1881	54184	1171	53015-
1882	29093	2465	16628-
1883	64375	3951	60424-
1884	32713	3705	29008-
1885	21997	1612	20385-
1886	21557	5037	16520-
1887	13404	5013	8391-
1888	15576	5073	10503-
1889	13641	25234	11593+
1890	19683	6463	13220-
1891	13404	10458	2946-
1892	17806	8869	8967-
1893	32102	5423	26679-
1894	23133	5061	18072-
1895	21796	6250	15546-
1896	18643	6619	12024-
1897	31472	6381	25091-
1898	27429	10140	17289-
المجموع	563762	131374	432388-

الجدول رقم 03: مبيعات العقارات الريفية من 1877 إلى 1898⁽²⁵⁾.

إن الكارثة الزراعية التي عرفتها فرنسا، حيث أتلف متوجهاً من الكروم سنة 1880، نتيجة للأضرار التي ألحقتها حشرة الفيلوكسيرا⁽²⁶⁾، اعتبرت بالنسبة للمعمرين في الجزائر الفرصة التي طلما انتظروها، وخاصة أن الإنتاج الاستعماري بالجزائر أصبح يحظى بمحظى بحرية

الدخول إلى السوق الفرنسية دون دفع الرسوم الجمركية، كما قامت السلطات بإعادة منح الأراضي للمعمرين وتشجيع المиграة، خاصة هؤلاء الذين أصبحت ممتلكاتهم في فرنسا بالوباء، مما أدى إلى زيادة في حركة المиграة. وستعرف السياسة الاستيطانية أوجهها وقوتها خلال (1881-1901)، حيث قدر عدد الفرنسيين خلال سنة 1881 بـ 195.418 نسمة ليصل في سنة 1901 إلى 364.257.

ومن أجل الحصول على الأراضي صدر قانون 1887 المتم لقانون 1873، ويسمح القانون بدوره للمتحصل على قطعة أرض بالحق في إعادة بيعها، وكانت الطريقة الجارية في البيع هي البيع في المزاد العلني، والتي استفادت منها جماعة من المضاربين، إذ يستحيل على الفلاح الجزائري شراء تلك الأرض التي تخضع للمضاربات والتي تؤدي حتماً إلى ارتفاع الرسوم والأسعار.

أثرت كل هذه العمليات التي جسدها سلسلة من القوانين والمراسيم على الفلاح الجزائري الذي فقد أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى للتحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها وذلك بتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين. بالإضافة إلى ذلك عانى المجتمع الجزائري من الأزمات والمحاجات كان أخطرها مجاعة 1867-1868.

ومهما يكن من أمر، فإن الجزائريين أظهروا استعدادهم للدفاع عن أرضهم، لاسيما بعد تدهور الأوضاع نتيجة التطورات التي عرفتها الجزائر من جراء سياسة الاستيطان، فاندلعت من جديد المقاومات والانتفاضات ضد سياسة المستعمر، فكانت مقاومة المقراني سنة 1871، وانتفاضة العمري سنة 1876 وانتفاضة الأوراس سنة 1879، وثورة الشيخ بو عمامة سنة 1881، التي عبرت بصراحة عن حالة الإحباط التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، ورفضها للوجود الاستعماري والثورة على سياسة انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين.

الحالات

- 1-Djillali Sari, La dépossession des fellahs (Alger: Société national d'édition et de diffusion, 1975) .p.9
- 2-Camille Rosset, L'Algérie de 1830 à 1840 (Paris : E.Phon Norrit, T 2,1887).p.4
- 3-Louis De Baudicour, Histoire de la colonisation de l'Algérie (Paris: Challamel, 1860) p.18
- 4-AWO, Série B, sous série B7, événements politiques (1833-1879)
- 5-Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930 (Oran :Heintz Frère 1930) p204
- 6-De Peyrimhoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle 1871- 1895 (Algérie: Torrent, T1,1906) p21
- 7-أندري بريان، أندرى نوشي،أيف لاكست،الجزائر بين الماضي والحاضر،ترجمة اسطنبولي رابع ومنصف عاشر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984).ص 333
- 8- نفسه ص 338
- 9-Ch.A.Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 (Paris :P.U.F, 1964) p342
- 10-De Peyrimhoff,Op-cit, p.31
- 11-Ch.A.Julien, Op-cit. p.383
- 12-Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954) (Paris : Ed, La Découverte,1991) p.21
- 13- شركة جونيف بضواحي قسنطينة التي تحصلت على 20000 هكتاراً بموجب مرسوم 1853 ، والشركة الجزائرية العامة، التي تحصلت بدورها على 100000 هكتاراً سنة 1863 ، أما شركة المقطع والهبرى، فقد تحصلت على 25000 هكتاراً في ناحية المقطع والسيق.
- 14-De Peyrimhoff,Op-cit,p.35
- 15-Ch. R .Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine T 2 de l'Insurrection de 1870 au déclenchement de la guerre de libération 1954 (France : P.U.F, 1979) p.31
- 16-AWO, Série B, sous série B7 . Événements politiques 1833-1879.
- 17-Djillali Sari, Op-cit, p.35
- 18-Le départements d'Oran, Op-cit, p.208
- 19-Ch.R.Ageron ,Op-cit, p.44
- 20-Djillali Sari, Op-cit ,p.39
- 21-Daho Djerbal, Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (Thèse de Doctorat de 3ème cycle, 1979) p.184
- 22-Annuaire statistique de l'Algérie, 1933, p.29
- 23- خلال السنوات الماضية لم يتمكن الجزائريون ببيع أراضيهم إلا في أوقات الأزمات كما هو الشأن في الأزمة الفلاحية (1866-1869)، أما في الفترات الأخرى فالتفسير الوحيد لذلك أنهما مضطرين لذلك سواء نتيجة للضغوطات أو المضاربات أو نتيجة الديون

كان ذلك بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1878.

24- لم تعرف هذه الزراعة مع بداية الاحتلال نتيجة المشاكل التي كان يعرفها الاستيطان الريفي، وكذلك لأن مصاريف استغلالها مرتفعة على عكس الحبوب، زد على ذلك، أن المنتجين الفرنسيين في الميتروبول لن يقبلوا بمنافسة منتجات المعمرين واستيرادها إلى السوق الفرنسية.

25-Djillali Sari, Op-cit, p. 49

26- عبيد أحمد، أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية 1929-1936 (رسالة لنيل شهادة الدراسات العمقة في التاريخ، ديسمبر 1977) ص 12-14 بدأ الوباء يصيب الكروم الفرنسية منذ 1863، ولن يأخذ وجهه الحقيقي إلاّ بعد 1875، وبعد خمس سنوات سيخرب الوباء نصف الكروم الفرنسية.